

مجرد كلام
عدوية الهلالي

الظالمون

في أواسط السبعينيات، اصطحبني والدي لمشاهدة مسرحية عرضتها دائرته الزراعية وجسد أنوارها عدد من موظفي الدائرة.. لا أذكر عنوان المسرحية لكنني أتذكر أنها كانت تتناول موضوع الجفاف.. بالرغم من صغر سني، شعرت بما يعاينه المزارع حين تجف أرضه وتموت موثبه. لم أفهم بالطبع سبب ظمأ الأرض إلى المياه ولماذا يردد المظلون اسم نهر الفرات وكيف قطعت أباد خارجية بهدف تجفيف أراضينا الزراعية لكنني أرتكبت أن هناك خطراً ما يتهدد بلدي، وإذا كانت كتب التربية الوطنية قد علمتنا أن أرض الوطن هي أعلى مالدينا وعلينا أن نحميها بأرواحنا من الخطر، فالماء هو شريان الحياة على هذه الأرض وبدونه يجل القحط والجفاف وهذا هو الخطر الذي كان يهددنا كما يبدو!!

الآن، وبعد أن واجهنا كل أنواع الأخطار من حروب عسكرية وحصار اقتصادي وارهاب خارجي وعنف طاغفي وفساد حكومي، لازل بانتظارنا تهديد جديد لبلدنا لا يمكن له أن يحظى بالراحة والاستقرار.. إنها (حرب المياه) التي يتنبأ بها المحللون السياسيون والمختصون في مجال الموارد المائية، إذ تنبأ علماء المناخ أو لأن نسبة الجفاف الذي سواجبه العراق ستزداد ابتداءً من هذا العام، ثم جاء دور المختصين في مجال الموارد المائية ليتحدثوا عن دور دول الجوار في التحكم بمنابع دجلة والفرات بما يقلل من حصة مياها منها وبالتالي تعرض أراضي العراق إلى موجة من العطش ستقتضي على مستقبل الزراعة والصناعة والثروة الحيوانية فيه.. منذ أن حطت الديمقراطية وأصحابها رحالها في ديارنا، تعلمنا كيف نخرج في تظاهرات للمطالبة بحقوقنا، نحن (الظالمون) إلى الحرية والديمقراطية.. نعرف أننا استمتعنا طوال ما يقارب عقد ونصف من السنين بحرية التنقل.. ربما لم نتحقق مطالب أغلب تلك التظاهرات لكننا طالبنا بحقوقنا علانية كنوع من (المسكات) لمناجاتنا الممتدة على مدى عقود.. اليوم، يخرج المواطنون ليطالبوا بحقوقهم في مياه البلد.. أنه (الظلم) الحقيقي هذه المرة.. فالحرب الجديدة لن تستخدم فيها الأسلحة ولن تسيل فيها دماء لكنها ستجفف أرض بلادنا ومنابع الأصل في أرواحنا بالعيش في بلد لا يتهدده خطر ما..

في حوار تلفزيوني، يطل علينا وزير الموارد المائية ليعترف صراحة أنه عاجز عن محاسبة المتجاوزين على حصص المياه الضئيلة التي تصلنا من الخارج بسبب تحكم دول الجوار في منابع أنهارنا.. وفي المحافظات الجنوبية، تلوح في الأفق نزاعات مستقبلية وترفع قضايا ضد الحكومات المحلية ويشير الأهالي إلى تدخل الأحزاب التي باتت تدس أنفها في كل شأن من شؤون العراق.. أما أن لنا أن نرتاح إذن.. لقد انتهى زمن تنظيم القاعدة.. وتم وأد الفتنة الطائفية.. وهاهي داعش تحتضر.. ومحاربة الفساد تصبح من أولويات المسؤولين حتى لو كان ذلك محض شعارات، ولكن، كيف سيتمكن التحكم في الأيدي الخارجية التي تخفق أوردت المياه وتحكم بشرايين البلد.. ونهديننا بجفاف وقحط وانهبان اقتصادي وحاجة دائمة إلى منقجات خارجية.. يبدو أننا سنظل ظالمين إذن.. ليس إلى المياه فقط بل إلى التحرر من تحكم الآخرين واختلاف حروب لا بد أن نخوضها.. إن لم يكن بالسلاح.. فبالحاجة إلى الماء.. والسيادة..

اليوم، يخرج المواطنون ليطالبوا بحقوقهم في مياه البلد.. أنه (الظلم) الحقيقي هذه المرة.. فالحرب الجديدة لن تستخدم فيها الأسلحة ولن تسيل فيها دماء لكنها ستجفف أرض بلادنا..



الموضوع
طلب



عبدلة حمود
وزير الصحة

"إن الوزارة سحّرت جهودها خلال الأيام الماضية لإنجاز قوائم الرواتب المرسله من صحة نينوى والتي ستصل خلال الفترة القريبة للعاملين في المؤسسات الصحية بمحافظة نينوى، إن التدقيق مستمر للوجبات الأخرى، وإن موضوع رواتب صحة نينوى يتعلق بجهات مختلفة ومنها التدقيق الأمني وإرسال قوائم الرواتب من الدائرة إلى الوزارة وتدقيقها في مركز الوزارة."



يحيى الناصري
محافظ ذي قار

"إن المحافظة أوقفت منذ اليوم كافة النشاطات الخاصة بشركة هماليا لخصخصة الكهرباء، أن تتظاهر حق مكفول للجميع ولكن يجب أن يكون وفق الأطر القانونية وعدم التجاوز على الممتلكات العامة، وعلى الأجهزة الامنية التعاون مع الجميع والحفاظ على المال العام، كذلك ندعو إلى مراجعة التسعيرة الكهربائية، كونها ذات أسعار عالية وهي تضر كثيراً بالدخل العام لأفراد المحافظة."



حسن الباسري
رئيس هيئة النزاهة

"إن الهيئة حققت الكثير من الخطوات في الكشف عن الفاسدين وأحالتهم على القضاء، كما إنها تعمل جاهدة على تنقيف ونشر النزاهة والقيم بين أطباف الشعب، إن مجلس النواب لم يشرع قوانين تعطي القوة للهيئة، إذ إنها تتفقر إلى التشريعات الضرورية، لذا نطالب المجلس بسن منظومة قانونية رادعة لمحاربة الفساد."

مجلس ذي قار يمنع هماليا من خصخصة الكهرباء

الغزي يشترط التشاور مع الحكومة المحلية لتطبيق قرارات المركز
توجيهات بإطفاء ديون الجباية والعودة الى تسعيرة ما قبل 2016



ذي قار / حسين العامل

جدد مجلس محافظة ذي قار، أمس الاثنين، رفضه خصخصة قطاع الكهرباء أو إجراء أي تغيير إداري في دوائر الكهرباء دون التشاور مع الحكومة المحلية، وفيما أزم المحافظ بالإيقاف الفوري لعمل شركة هماليا ومنع المستثمر من العمل، لحين حلحلة وضعه القانوني مع مديرية كهرباء المنطقة الجنوبية، عزا قرار منع المستثمر لعدم كفايته المالية وعدم تخصصه بأعمال الكهرباء وافتقاره للخبرات الفنية.

وقال رئيس مجلس محافظة ذي قار حميد الغزي في مؤتمر صحفي مشترك مع عدد من أعضاء المجلس عقد في مبنى المجلس، وحضرته "المدى"، إن "مجلس المحافظة وخلال اجتماعه الطارئ الكرس لبحث تداعيات خصخصة الكهرباء قرر التأكيد على قرارات المجلس السابقة برفض خصخصة قطاع الكهربائي، وصوت على منع عمل المستثمر فوراً ولحين حلحلة وضعه القانوني مع مديرية كهرباء المنطقة الجنوبية بعد وضوح عدم قدرته المالية". وبين الغزي إن "قرار منع المستثمر من العمل يأتي لعدم كفاءة المستثمر مالياً وافتقاره للخبرات الفنية وعدم تخصصه بأعمال الكهرباء".

وأشار الغزي إلى أن "المجلس أزم المحافظة بإيقاف عمل شركة خصخصة قطاع الكهرباء كما شدد على عدم قبول



مجلس ذي قار يوقف خصخصة الكهرباء، أمس الاثنين

الحكومة الاتحادية إلى مطالبهم. وكانت إدارة محافظة ذي قار، أعلنت الثلاثاء (٢٧ كانون الأول ٢٠١٦)، إحالة قطاع توزيع الكهرباء في المحافظة إلى الاستئثار، مشيرة إلى أن شركة هماليا الصينية ستتولى مهام تنفيذ المشروع الذي يتضمن الجباية وتأهيل الشبكة الكهربائية، فيما أكدت مديرية توزيع كهرباء الجنوب إن أجور الجباية ستكون وفق التسعيرة التي أقرتها الحكومة المركزية.

يشار إلى أن الحكومة المركزية، أعلنت يوم السبت (٢٦ شباط ٢٠١٧)، موافقتها على إحالة عدد آخر من المحافظات والمناطق الأخرى في العاصمة، مشاريع المحطات الكهربائية الاستثمارية، وبيّنت إن "رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي، ترأس اجتماعاً للجنة الطاقة الوزارية"، وإن اللجنة واصلت مناقشة عقود الخدمة والجباية لقطاع الطاقة الكهربائية لتوفير الكهرباء ٢٤ ساعة للمواطنين، حيث تمت الموافقة على إحالة عدد آخر من المحافظات ومناطق في العاصمة بغداد، ومناقشة إكمال إحالة بقية المحافظات. يذكر أن المئات من أهالي محافظة ذي قار مازالوا يواصلون تظاهراتهم في كل يوم الجمعة ومنذ عدة أشهر في ساحة الحويبي بمحافظة ذي قار للتعبير عن رفضهم لقرار خصخصة الكهرباء وقضايا مطّلبة أخرى.

المحافظة ظافر حميد من منصبه مشيراً إلى أن قرار الإغفاء لم يأتي بالتشاور مع الحكومة المحلية ولم يحدد الأسباب الموجبة للإغفاء. وكان الآلاف من أهالي محافظة ذي قار، تظاهروا يوم الجمعة (٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٧)، في ساحة الحويبي وسط الناصرية للمطالبة بإلغاء مشروع خصخصة الكهرباء وإعادة النظر في تسعيرة أجور الكهرباء التي فرضتها وزارة الكهرباء مؤخراً، فيما لوحوا بالعصيان المدني ما لم تستجب

من داعش والمجاميع الارهابية". ودعا الغزي المتظاهرين إلى "تشكيل وفد لزيارة رئاسة الوزراء وبحث مطالبهم هناك والإطلاع على موقف الحكومة المركزية منها". وعقد مجلس محافظة ذي قار اجتماعاً طارئاً لبحث مطالب المتظاهرين المتعلقة برفض مشروع خصخصة قطاع توزيع الكهرباء وإلغاء التسعيرة الجديدة، كما رفض المجلس خلال اجتماعه قرار المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب الخاص بإغفاء مدير دائرة توزيع كهرباء

أي تغيير إداري في دوائر الكهرباء دون التشاور مع الحكومة المحلية". وأشار الغزي إلى أن "مجلس المحافظة دعا رئيس مجلس الوزراء إلى إعادة النظر بتسعيرة أجور الكهرباء الحالية والاعتماد على تسعيرة ما قبل ٢٠١٦، وإطفاء ديون الكهرباء التي يذمة السكان المحليين". ونوّه إلى أن "محافظة ذي قار تنصدر المحافظات العراقية في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وأعداد الشهداء وجرى العمليات الحربية التي خاضتها القوات العسكرية والأمنية لتحرير المدن العراقية

العنف ضد النساء يتصاعد

ناشطات بغداد ينظمن احتجاجاً ضد تجاهل حماية المرأة من قبل الحكومة
منظمة حقوقية: كرامة الآلاف من النازحات معرضة للخطر في المخيمات



رابطة المرأة تتظاهر ضد العنف الاسري امس في بغداد

بغداد / انتصار الميالي
بابل / إقبال محمد

تظاهر عدد من الناشطات والمدافعات عن حقوق المرأة، في بغداد للمطالبة بتشريع قانون حماية المرأة والطفل من العنف الأسري، وفيما رفضن مقترح قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩، كشفت إحدى المنظمات في بابل تعرض ٧٨,٨٨٪ من نساء المحافظة للعنف بمختلف أنواعه وأشكاله.

وتقول سكرتيرة رابطة المرأة العراقية شميران مروكل: إن "الإحصائيات تشير إلى ارتفاع نسب العنف الواقع على المرأة العراقية بأشكاله المختلفة إلى الحد الذي أصبح معترفاً به حيث تتعرض أكثر من خمس النساء إلى العنف يومياً أمام غياب قانون يحميهم منه".

بدورها تقول المتخصصة في القانون بشري العبيدي لـ "المدى": "منذ ٢٠٠٣ ونحن في كل سنة في مثل هذا اليوم ١١/٢٥ نتمنى الأمنة ذاتها وهي أن تأتي اليوم القادمة ونحتفل بالقضاء على العنف ضد المرأة في العراق، إلا أن السنة تأتي ويأتي معها هذا اليوم ولا يحمل معه تحقيقاً لأمنيائنا ولا إلى ما يشير إلى بداية تحققنا بل على العكس يأتي وهو يحمل معه صورة جديدة أو أسوأ جديداً من أساليب العنف ضد المرأة، هذه السنة جاء فيها هذا اليوم وهو يحمل معه (مقترح قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩) وأظن أنها أسوأ هدية في جملة هدايا أصحاب السلطة، ويبقى القرار لنا ولن نقف صامتين أمام هذه الهدايا بل سنردنا لهم وبأقوى منها في الانتخابات القادمة". هذا وتذكر الشابة هبة حسين وهي إحدى الناشطات المشاركات في الوقفة الاحتجاجية المنددة بالعنف ضد المرأة: "على الرغم من وجود وحدات للحماية من العنف الأسري إلا أن المرأة

غير قادرة على الخروج من صمتها لعدم وجود قانون للحماية من العنف الأسري ولأن النساء اللواتي يتعرضن للعنف ولأسباب كثيرة لا يثقن بالشرطة كمكان يمكن اللجوء إليه إضافة لعدم قدرة هذه المؤسسة على حل المشاكل المتعلقة بالعنف الموجه ضد النساء والفتيات إلا في حالات قليلة وتكاد تكون نادرة". هذا وكشفت منظمة بنيت الرافدين المدافعة عن حقوق النساء في محافظة بابل ارتفاع معدلات العنف ضد النساء إلى أكثر من ٧٨٪، فيما دعت السلطات الحكومية والبرلمان إلى التدخل العاجل لحماية الأسرة من مخاطر التنشئت والضياع. وتقول المدير التنفيذي للمنظمة علماء الانصاري في حديث لـ "المدى"، إن "المنظمة أجرت العام الجاري دراسة واستبياناً وأخذ عينات لـ ١٨٠٠ امرأة من الأفضية والنواحي". وأضافت الانصاري بالقول: "لقد أظهرت الدراسة

إن نسبة كبيرة من نساء بابل يتعرضن للعنف ومختلف أنواعه وصلت إلى ٧٨,٨٨٪ وهي نسبة كبيرة تستدعي إعادة النظر بمنظومة القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق المرأة والتي تمس واقمها الحياتي والأسري وإعادة النظر في التخطيط الذي تقوم به مؤسسات تنفيذية فاعلة تساهم في حماية حقوق النساء وتقليل العنف ضدها". وبيّنت الانصاري "إننا ومنذ سنين نعمل على قضية العنف ضد المرأة وسنبقى مستمرين لأن قضيتنا هي قضية الحياة وقضية حقوق وحيوة كريمة ومساواة في فرص الحياة وصناعة لفرص قيادية تساهم في التغيير وإصلاح واقع المرأة". وأكدت إن "مسيرة مناهضة العنف ضد المرأة مسيرة شاقة وطويلة وتتطلب جهود الجميع ابتداءً من الدولة وتشريعاتها ومرورها بالمجتمع وانتهاءً بمدافعي حقوق الإنسان الذين يجدون

تحدياً كبيراً أمامهم بزيادة العنف وانتشاره وكذلك تجذر هذا العنف الذي يبدأ بواضح عناوينه المتمثلة بضرب المرأة ومصادرة حقوقها وانتهاء بتجاهل معاناتها وعدم توفير تدابير الحماية الكافية لها ولحقوقها ونهيتها سبل العيش الكريم لها كما يحدث الآن مع آلاف من النساء في مخيمات النازحين وكذلك كما يحدث في البيت والدائرة والجامعة والمدرسة والأماكن العامة". وتابعت بالقول "بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة سنقوم بحملة تشارك فيها جميع المنظمات المهتمة بمناهضة العنف تستمر ١٦ يوماً والمقررة من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء والامم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني لمناهضة العنف ضد المرأة وتحت شعار (نلون العالم بلون برتقالي ولن نخلف أحدا وراءنا من أجل أن ينتهي العنف ضد النساء والفتيات)".

الإعدام لتاجر مخدرات في بغداد

قال المتحدث باسم القضاء الأعلى القاضي عبد الستار بيرقدار في بيان، إن "محكمة الجنايات المركزية بيهتتها الثانية أصدرت حكمها بالإعدام شنقاً حتى الموت بحق أحد تجار المخدرات في بغداد".

وأضاف بيرقدار إن "المتهم اعترف خلال التحقيق والمحاكمة بالمناجزة بمادة الكريستال المخدرة". وأشار بيرقدار إلى أن "المدان كان يبيع الغرام الواحد بستين ألف دينار بعد شرائه من تاجر آخر بمبلغ ٤٠ ألفاً ويتم تسويق المواد وبيعها".

وتابع، إن المحكمة أصدرت قرارها بالإعدام شنقاً وفق المادة الرابعة عشرة / أو ٢/ من قانون المخدرات رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥".

هزتان ارضيتان تضربان واسط
وديالى

ذكر بيان لهيئة الأنواء الجوية، إن "مرصدنا سجلت هزة ارضية بمقدار ٣,٨ على مقياس ريختر في الساعة ٤:٢٤؛ صباحاً بالتوقيت المحلي، حيث تبعد (٣٦ كم) شمال ناحية شيخ سعد في واسط". وأضاف إنه "تم تسجيل هزة أخرى بمقدار ٤,٥ على مقياس ريختر في الساعة ٤:٤٧؛ صباحاً بالتوقيت المحلي في سربيل زهاب بقرمناشاه الإيرانية، وتبعد (٤٥ كم) شرق مدينة كلار / ديالى، وقد شعر بها أهالي حلبجة وخانقين". وأشار إلى أنه "لم يتم تسجيل أي أضرار مادية أو بشرية"، مطالباً المواطنين بـ "أخذ الحيطة والحذر والابتعاد عن الإشعاعات والأخبار الكاذبة، والالتزام بالوصايا الزلزالية".

واسط تطالب بانصافها في الكهرباء

قال محافظ واسط محمود ملا طلال في تصريح صحفي، "خلال لقائنا بمدير عام دائرة توزيع كهرباء الوسط، إبراهيم العبيدي، تم بحث واقع الكهرباء في المحافظة وسبل الارتقاء به نحو الأفضل، إضافة إلى تداول العديد من الأمور العامة التي تخص تحسين قطاع الكهرباء، من ضمنها مسألة الحد من التجاوزات الحاصلة على شبكات وخطوط التيار الكهربائي وازالتها والإسهام في حملات الترشيد وتقليل من الأعباء على منظومة الطاقة". ودعا المحافظ إلى "العمل بنظام عقد عمل الجباية والخدمة الذي تم طرحه من قبله على وزارة الكهرباء"، مشيراً إلى أنه "سيضمن تطبيق هذه التجربة التي تعتمد على الكوادر الحكومية في التعامل مع المواطن بشكل رسمي وقانوني".

